

علي حكما المسلمين ان يحكموا بينهم والا يذنبوا
نسخها قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وهو
قوله بجاهد وعكرمة وروي ذلك ايضا عن بن عباس
وقال لم ينسخ من المائدة الا ايات قوله تعالى لا يحرم
شفاير الله نسخها قوله تعالى اقبلوا المشركين وقوله
تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم نسخها قوله
تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ومذهب الشافعي
ان الذميين وان اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني
يجب الحكم بينهما عند الترافع وكذا الذي مع المعاهد
بخلاف المعاهد بن فان الحكم لا يجب بينهما لانهم
بلد متوحدين ولا التزاد في بعضهم عن بعض
فيحل الا التحير على هذا والاية الاخرى على اهل الذ
مة ويعلم من ذلك ان الحكم بين الحسين لا يجب بطريق
الاولي ولو ترفع الينا ذميات في شرعهم لم يحد لها
وانه حينما لا يحكمنا لانها لا يعتقد ان شرعهم
ولر ترفع الينا مسلم وذي وجب الحكم بينهما اجما
عنا وان تفرغ عنهم قلت **بشر وكن** بنينا بان يعادوك
لا عرضت عنهم فان الله يعصمك من الناس وان
حكمت فاحكم بينهم بالعدل اي بالعدل الذي
اصالده به

الذم به ان الذي يجب اي بشيخ القسطين اي العاديين
في الحكم وقوله تعالى **وكيف يحكمونك** وعندهم التوراة فيها
حكم الله استقامت تعجب من تخليصهم من لا يؤمنون به
والحال ان الحكم منصوص عليه في كتابهم الذي هو عند
وتسببه على انهم ما قصدوا بالتحكم معرفة الحرف واقامة
الشرع وخالصا منه ما يكون اهلون عليهم وان لم يكن
حكم الله في زعمهم **لا يتولون** اي يعرضون عند حكمك
الموافق لكتابهم من بعد ذلك التحكم وهذا داخل في حكم
التعجب فانه مصطوف على جعلونك **وما اولئك** اي البعد
من الله **بالمؤمنين** اي كتابهم لا عرضهم عنه اولا او كبريه
انا انزلنا التوراة فيها هدي يهدي من الضلالة اليها
ولنور يكشف ما استهم من الاحكام **يحكم بها النبيون**
من بني اسرائيل وقوله تعالى **الذم اسلموا** ذكر على وجه
الصفة للانبيا للنسوية بصفات الصفة دون التخصيص
والتميز لانهم كلهم بهذه الصفة منقادون لله وللتنبية
عليه عظم قدرها حيث وصف بها عظم كما وصف للا
نبيا بالصلاح والملاينة بالامانة اوصاف الاشراف
اشرف الاوصاف وقوله تعالى **الذي هادوا** متعلق
بانزل او يحكم اي يحكمون بها في تحكيم وهو يدل على ان

هم